منظومة الخصخصة .. والبحث عن البديل الاستراتيجي

د . نادر رياض يجيب فى حوار اقتصادى هام :

هل تحتاج الخصخصة إلى تمويل؟!

د. نادر رياض

مع المضى قدما فى مسيرة تصويب الاقتصاد المصرى ، وإصلاح المسار الاقتصادى برز مفهوم الخصخصة كاحد المحاور والمدخلات التى يمكن ان تمثل اساسا لبناء اقتصادى سليم وقادر على تادية إسهام فى توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة وتحسين الأداء الانتاجى والخدمى .

- حول قضية الخصخصة والسبل التى يمكن إرتيادها لتحقيق الاستفادة المثلى منها ، بحيث تؤدى دورها بفاعلية نلتقى والدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة نافاريا مصر ، واحد خبراء الصناعة فى مصر للتعرف على رؤاه فى هذه الشان .

● قضية هامة

بداية يقول د. نادر رياض ، لا شك فى ان قضية الخصخصة قضية هامة وحيوية وتتبلور اهميتها حاليا فى إنها تعترض طريق التحول نحو إنطلاقة اقتصادية ، هذا فضلا عن إنها تقف فى منعطف يحتوى القديم والحديث فى نفس الوقت .

وتجدر الإشارة إلى انه منذ سنوات قليلة كان الحديث عن الخصخصة حتى فى الامور الهامشية يعامل معاملة المحرمات ، وكلنا يذكر يوم ان صرح المهندس عثمان احمد عثمان ، وكان وقتها وزيرا له ماله من سلطات منتقدا دور الدولة فى إنشاء جهاز لبيع الفول والطعمية ، وشى الاسماك بصورة شعبية مبسطة قائلا : إنه ليس من إختصاص الدولة ذلك ، وإن فعلته فإن العملية ستكون خاسرة ، ويومها ارتفعت اصوات إتهمت هذا الراى الاقتصادى بانه يسعى لبيع القطاع العام ، والتفريط فى حقوق الدولة والعمال ، وصمت هذا الصوت امام هذه الاتهامات

● إدارة جيدة

ويستطرد د. نادر رياض قائلا : لا جدال فى ان هناك مرافق وصناعات وانشطة وخدمات تديرها الدولة بصورة جيدة مثل الخدمات التليفونية ، البريد ، هيئة قناة السويس ، القطاع المصرفى ، وقطاعات اخرى كثيرة ، وهذه تحتاج للتانى فى توجيهها للخصخصة ، وقد يصرف النظر عنها إذا رؤى المصلحة فى ذلك ، ولكن رغم ذلك فنحن فعلا فى حاجة إلى حركة خصخصة نشطة تحول اطلال الماضى إلى ادوات لصناعة المستقبل .. وفى هذا الصدد وطالما ان الخصخصة اصبحت واجبة وضرورية ، ومطلبا من مطالب المصلحة العامة ، فإن هناك الكثير من الاقتراحات والافكار المطروحة على الساحة ، وهذه وتلك تحتاج إلى خطة واضحة تتسم بوضوح الرؤية ، وتكامل ادوات تنفيذها .

● ملاحظات .. وإيضاحات

ويشير د. نادر رياض قائلا ، وفى هذا الإطار فإن هناك العديد من الملاحظات التى تحتاج لإيضاح ، ومن اهم هذه الملاحظات :

- هل إتجاهنا للخصخصة يحمل معنى التصفية ، وإذا كان الأمر كذلك فالتطبيق لا يتطلب سوى مصفى ، وتباع الأنقاض والأشلاء وتقلب الصفحة .

- ام هو إتجاه لخصخصة الإدارة اى الإنتقال من طبيعة إدارة إلى طبيعة إدارة اخرى ، وهناك تجارب ناجحة فى مجال السياحة والفندقة فى مثل هذا الاتجاه .. وإذا كان الأمر كذلك فله ادواته .

- ام ان الخصخصة نقل من ملكية عامة للدولة إلى ملكية خاصة بغرض توسيع قاعدة الملكية ، وإذا ما كان الأمر كذلك فلابد وان نعد له عدته .

- هل هو البحث عن شريك استراتيجى ينقل التكنولوجيا والتمويل والخبرة والرؤية والكفاءة الاقتصادية والتصدير ، وهنا يجب علينا ان نبيع له مايريده وليس مجرد ان نبيع له مالدينا ، وواقع الأمر يشير إلى ان مثل هذا المستثمر يسعى لشراء حصة تسويقية او ما يسمى MARKET SHARE اى نصيب من السوق ، هذا بالإضافة إلى سعيه لتطبيق نظريته الاقتصادية والتى نجحت فى مكان اخر فى العالم ويرى إنها ستحقق نجاحات عند تطبيقها فى مصر ، والامثلة على ذلك كثيرة ونراها واضحة فى اجهزة التكييف والاقبال على تصنيعها فى مصر ، وكذا الإتجاه لتجميع الادوات المنزلية ذات الماركات العالمية فى مصر .

● وفى هذا المجال فإن المستثمر إما ان يسعى لإقامة صناعة تجميعية او صناعة متكاملة فى مصر ، وهذا الأمر متاح تماما فى المناطق الصناعية الجديدة حيث التسهيلات والتيسيرات تشكل قوة جذب وإغراء لها تقديرها على المستوى المحلى والعالمى .

● إما إذا راى المستثمر لأسباب يعلمها ان له مصلحة فى ان يشترى إحدى شركات القطاع العام الصناعية خلال مسعاه لإقامة صناعة له ، ففى هذه الحالة فإن شراءه

جمال غلى

للمؤسسة المصرية بنظام الخصخصة سيكون معبرا لتحقيق هدفه الرئيسى ، وذلك لانه سيقوم خلال الفترة الانتقالية التى يقيم فيها مصنعه بتامين النظام التسويقى فى السوق المصرى من خلال المصنع القائم ، ويمهد لتوسيع هذا النصيب من السوق عن طريق منتجاته القادمة بعد إتمام صناعته .. وفى هذه الحالة علينا ان نقيم هل هذا المستثمر يشترى ارضا او ماكينات متقادمة او عمالة زائدة ام فى واقع الأمر هى رغبة منه فى ان يعبر عن هدفه الرئيسى ليستفيد من إيجابية محدودة يضيفها إلى خطته المستقبلية لإقامة صناعة له فى مصر ، وإذا كان الأمر كذلك فيجب الا نحجب عنه ايا من عناصر المفاوضات والابعاد الاقتصادية مثل هل الأرض جزء من الصفقة ام لا ، هل الآلات تقيم بسعرها الدفترى ام بسعرها التسويقى الحالى ام بتقييم الجهاز المركزى للمحاسبات ، ومن هنا فإن كل هذه الامور يمكن التفاوض عليها طبقا للقيمة المضافة وبقيمة الاستثمارات التى ياتى بها هذا الشريك إلى مصر .. ومن الجدير بالذكر فان الشريك الاستراتيجى الذى يحمل فى طياته طموحات وإضافات للاقتصاد المصرى يجب ان نقدم له من التيسيرات والمغريات مايشجعه على وضع ثقل مناسب لاستثماراته فى مصر .

● تساؤل هام

ويؤكد د. نادر رياض قائلا : وهنا يبرز تساؤل هام موقعه اول هذه المنظومة ومؤداه هل عملية الخصخصة تحتاج لتمويل ام لا .. ؟ وهل نحتاج فعلا كدولة ان نضع ميزانية للخصخصة ام ان الخصخصة بمثابة عملية بيع وتصفية تاتى باموال ولا تتطلب تمويلا مبدئيا .. ؟ ومن المعلوم بان هذا التساؤل قد اجابت عليه المانيا الاتحادية عندما قامت عام ١٩٩٠ بالاتحاد مع المانيا الشرقية ، واقامت اكبر عملية خصخصة عرفها التاريخ ، وذلك عندما خصخصت دولة كاملة قوامها ١٧ مليون المانى شرقى ، وحولت كافة الممتلكات العامة والسيادية وغير السيادية إلى ممتلكات خاصة ، وقد إعتمدت المانيا لعملية الخصخصة المترامية الاطراف ميزانية قوامها ١٦٠ مليار مارك لتمويل هذا الحدث ، وقد وضعتها رهن إمكانية البنوك لإقراضها باسعار منخفضة التكلفة لكل من يرغب فى الاستثمار فى المانيا الشرقية ومن هنا فإن هذه الميزانية لا تدخل فى نظام ميزانيات الإنفاق بل إنها ميزانية تمويلية سيتم استردادها بعد تحويلها إلى قروض للمستثمرين اى إنها فى واقع الأمر تعمل كبادىء لعملية الخصخصة ، وهذا يدعو لمعرفة ماذا اعددنا من تمويل لعملية الخصخصة ، وماهو نظام التمويل من خلال المصارف ومايستتبعه من نظم الاسترداد واسعار الفائدة وغيرها ، وانا اعتقد - والكلام مازال للدكتور نادر رياض - بان الإجابة على ذلك ستفتح الكثير من الأبواب المغلقة التى يشوبها التردد والحرص الذى هو فى غير موضعه ، وسيتيح لكل ذى رؤى ان يتفاوض بمجال مفتوح لمناقشة الجوانب الاقتصادية بادواتها ومترادفاتها .

● أمر اقتصادى هام

وفى النهاية يقول د. نادر رياض ، بان هناك امرا اقتصاديا هاما يكمل عملية الخصخصة وإنتقال الملكية وتحقيق إنطلاقه اقتصادية بحيث يندمج فيها القديم والحديث فى مسيرة واحدة دون تعارض للمصالح ويتمثل ذلك فى تعدد اسعار الفائدة حيث ان دور الدولة الذى نبغيه وتبغيه الدولة ايضا من الاشراف والتوجيه الاقتصادى وإدارة محافظ الأموال لحساب اصحابها ولحساب الدولة هو تشجيع الاستثمارات وتعظيم العائد وهذا لا يمكن ان يتحقق بالصورة المامولة إلا إذا ما تعددت اسعار الفائدة كضوابط للانشطة .